

في الصلاةين معا انتهى اقول وفي شرح القاضي عيد بعد ان نقل
 عن ابي حنيفة روايتين احدها كقول زفر وكذلك عن
 القاصدين قال قالنا صل ان في المسئلة كوايين عنهما ايضا
 كان فيهما روايتين عن ابي حنيفة والاكثر على ان قولها كقول
 زفر انتهى تأمل قولم يلزمه اعادة تمامها جميعا في الاستحسان
 قال في البدائع والقياس ان لا يكون هذا شرط وليس عليه الا
 اعادة الظهر وجه القياس الاعتبار بسائر الايام فانه اذا
 صلى العصر في سائر الايام على ظن انه صلى الظهر ثم تبين انه لم
 يصلها بعيد الظهر خاصة كذا هذا او الجامع انه صلى العصر
 على ظن انه ليس عليه الظهر لم تبين فاسببه الناسي والنسيان
 عذر بسبب ط الترتيب وجه الاستحسان ان العصر مؤداة
 قبل وقتها حقيقة والاصل ان لا يجوز اداء العبادة الوقتية
 قبل وقتها حقيقة وانما جوازها بالنصر من ثبوتها على ظهر
 جازية فاذا لم تجز يعني الامر فيها على الاصل قولم قبل دخول
 وقت العصر ليس احق ان يالانه اذا لم يصل الظهر في وقت
 العصر وصلاة ثم صلى العصر بعد ذلك يصح بلا خلاف عند الامة لان
 يقال هل يجوز الاداء ام لا وهل يسب اذا ان تان ام لا
 قاله المشايخ قولم الخامس الجماعة قال العلامة ابن نجيم في
 البحر الرائق عند قول صاحب المنن بشرط الاعام والاحرام
 وفي اقتصاره في بيان شرط الجمع على ما ذكره اربل على الخطبة

ليست

ليست من شروطه بخلاف الجمعة وعلى ان الجماعة ليست من
 شرطه حتى لو لحق الناس المزرع بعرفات فصل على الامام وحده
 الصلاةين فانه يجوز بالاجماع على الصحيح في صلاة الظهر
 فاستخلف رجلا وذهب الامام ليتوضأ، فصل في الخليفة
 الظهر والعصر ثم جاء الامام انه لا يجوز له ان يصلي العصر الا
 في وقتها لان عدم الجواز هنا ليس لعدم الجماعة بل لعدم الايام
 لانه خرج عن ان يكون اماما وصار كواحد من المؤمنين او
 يقال الجماعة شرط الجمع عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام
 لا في حق الامام انتهى فافى النقاية والجوهرة والجمع من
 اشترط الجماعة ضعيف انتهى قال في النهى اقول فيه نظر
 فقد نقل غير واحد اشترط الجماعة على قول الامام قال
 الاسيحي وهو الصحيح واما مسئلة المزرع فتعديب
 تسليها باجازه الجمع ضرورة كما علق به الشارح فيما اذا
 نفر وان الجماعة غير شرط انتهى قولم وهذا عند ابي حنيفة
 خلافا لها وفي الزاد والصحيح قول ابي حنيفة ذكره الشيخ قائم
 في حاشيته ومصححه ايضا صاحب البدائع كما في البحر العميق وقد منا
 عن البرهان ان الاظهر قولها وقد نذر الجماعة شرط في العبادة
 كما في قاضي خان وغيره قولم ولا يلحق لانه عليه السلام
 وقف على ناقته ولانه مبي وقف راينا يكون قلبه فارغا عن
 جانب الدابة فيكون قلبه في الدعاء السكن وفي المناجاة اجلس
 قاله الشيخ الحقيف ثم قال في السراج الوهاج نقلا عن مسند ابن

استدراك في الزيادة في السباحة
 للزم عليه ما اذا سبق
 الحديث صحيح